تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب□□ 5 أفراد من أسرة واحدة معتقلون في سجون السيسي منذ عام ونصف



الأحد 26 أكتوبر 2025 09:00 م

طالبت الشبكة المصرية لحقوق الإنسـان بالإفراج عن خمسـة معتقلين من أسـرة واحـدة، بينهم ثلاث سـيدات، منـذ أكثر من عام ونصف رهن الحبس الاحتياطي غير المبرر، على الرغم من غياب أية أدلة أو مبررات قانونية لاحتجازهم□

والمعتقلون الخمسة هم:

- آمال عبد السلام إبراهيم حسن (60 عامًا)
- •غادة عبد السلام إبراهيم حسن (54 عامًا)
- ريهام ناصر عبد المنعم عبد النعيم (37 عامًا)
- والدها: ناصر عبد المنعم عبد النعيم معوض (63 عامًا)
 - وزوجها: وائل عبد الرازق محمد نصار (43 عامًا)

وفي 20 أكتوبر الماضي، أصـدرت غرفـة المشورة بمحكمة جنايات القاهرة (المنعقدة بمركز بدر للإصلاح والتأهيل)، قرارًا بتجديد حبسـهم 45 يومًا إضافية، ما يمدد معاناتهم المستمرة دون أي ذنب∏

وتعـود وقــائع اعتقـالهم إلى ليلــة 27 مـايو 2024، حيـن اقتحمـت قـوات الأـمن منـازلهم في محـافظتي الإســكندرية والقـاهرة، واعتقلتهم تعســفيًا دون سـند قانوني، قبل أن يتم إخفاؤهم قســريًا لأكثر من ســتة أشـهر داخل مقرات جهاز الأمن الوطني في الإســكندرية والعباســية بالقاهرة□

وخلال فترة الإخفاء، تعرضوا لأبشع صنوف التعذيب الجسدي والنفسي، قبل أن يُعرضوا على نيابة أمن الدولة العليا في نوفمبر 2024، حيث تم إدراجهم على ذمـة القضية رقم 1939 لسنة 2024 حصر أمن دولة عليا، بتهم فضفاضة تتضـمن: "الانضـمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ونشر أخبار كاذبة".

وعقب التحقيقـات، نقلت السيدات الثلاث إلى سـجن العاشـر من رمضان (تأهيل 4)، بينما نُقل الرجلان إلى مركز بـدر للإصـلاح والتأهيل (بـدر 3)، حيث يواجهون ظروف احتجاز قاسية ومعاملة غير إنسانية□

وقـالت الشبكة المصـرية لحقوق الإنسـان، إن مـا تتعرض له هـذه الأسـرة يمثـل انتهاكًـا صارخًـا للدسـتور المصـري وللقـانون الـدولي لحقوق الإنسان، واستمرار احتجازهم يُعد عقابًا جماعيًا غير مشروع□

لـذا، طالبت بالإفراج الفوري وغير المشـروط عن جميع أفراد الأسـرة، وقف كافـة أشـكال الانتهاكات بحقهم وبحق جميع المحتجزين تعسـفيًا، محاسبة المسؤولين عن جرائم الإخفاء القسرى والتعذيب التى تعرضوا لها□

واعتبرت أن استمرار الحبس الاحتياطى هـذه الأسـرة يُعـد شاهـدًا جديـدًا على تغوّل الحبس الاحتياطي وتحويله إلى أداة للعقاب السياسي، الأمر الذي يتطلب تحركًا عاجلًا من المنظمات الحقوقية والمجتمع الدولى لإنهاء هذه المأساة